معوقات التحول الديمقراطي في ليبيا

د. محمد مفتاح الشيبغو، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني وليد

Obstacles to Democratic Transformation in Libya

Dr. Mohamed Muftah Ashibgho, Department of Sociology, Faculty of Arts, University of Bani Walid

Abstract:
This study aims to identify the obstacles to democratic transformation in Libya, which is one of the most important topics that concerns Libyans at the present time as it is considered one of the main indicators of stability. Currently, Libyan society is still going through a state of division and conflict which is motivated the researcher to study the main obstacles. The researcher focused on the most important obstacles, which are economic development and civil society. The study concluded the following:

- Lack of comprehensive economic development
- Weakness of civil society
- Parochial political culture

The author recommends the following to ensure an effective democratic transformation: necessity of initiating a comprehensive development plan that would move society to a better place, organizing civil society institutions and supporting them with the necessary civil society legislation that enables society to play its role in democratic transformation, and spreading political culture by including it in school curricula and addressing it in the media.

الملخـــــــص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات التحول الديمقراطي في ليبيا، وهو أحد أهم المواضيع التي تهم الليبيين في الوقت الحاضر، حيث يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للاستقرار. وفي الوقت الحاضر، لا يزال المجتمع الليبي يمر بحالة من الانقسام والصراع، مما دفع الباحث إلى دراسة المعوقات الرئيسية. وقد ركّز الباحث على أهم المقوّمات، وهي التنمية الاقتصادية والمجتمع المدني. وخلصت الدراسة إلى الآتي:

- عدم وجود تنمية اقتصادية شاملة
- ضعف المجتمع المدني

- ضعف الثقافة السياسية في المجتمع الليبي

ويوصي الباحث بالآتي لضمان تحول ديمقراطي فعّال: ضرورة الشروع في خطة تنمية شاملة تنقل المجتمع إلى حال أفضل، وتنظيم مؤسسات المجتمع المدني ودعمها بالتشريعات المجتمعية اللازمة التي تمكن المجتمع من القيام بدوره في التحول الديمقراطي، ونشر الثقافة السياسية من خلال تضمينها في المناهج الدراسية وتناولها في وسائل الإعلام.

1. مقدمة:

تميزت ليبيا عبر التاريخ بخصائص جغرافية ومقومات تاريخية وحضارية، فهي تملك ساحلا على البحر المتوسط طوله قرابة 2000 كيلو متر، وتعد بوابة أفريقيا، وازدادت مكانتها مع اكتشاف النفط، حيث تعد من الدول المصدرة للنفط، ولديها احتياطي كبير من النفط والغاز، ولها تاريخ سياسي طويل، وتعرضت للاحتلال مرات عديدة، وحصلت على استقلالها عام 1952م، وأصبحت ليبيا الحديثة مملكة، ثم حدث تغيير في عام 1969م إلى جمهورية ، واستمر الحال إلى 2011م حيث طرأت تغيرات كبيرة على الأوضاع الداخلية في ليبيا وتمت الدعوة والمناداة بنظام ديمقراطي، وبناء دولة مؤسسات ، ووجود دستور ينظم التداول السلمي للسلطة، ويحافظ على حقوق الأنسان، ويضمن المشاركة الفعالة للجميع في رسم السياسات العامة في المجتمع، و في هذه الدراسة يتم تسليط الضوء على معوقات التحول الديمقراطي في ليبيا.

2. مشكلة الدراسة:

شهدت ليبيا عبر تاريخها الطويل تعاقب نظم سياسية مختلفة، وأزمات وحروب أثرت على وضعها السياسي، وسيطرت عليها دول استعمارية مدة طويلة من الزمن، وعانت من الاضطراب وعدم الاستقرار، وتعرضت إلى تغيرات اجتماعية كبيرة، فأرقام التعداد الأول 1954م بينت أن أكثر من 80% يسكنون الريف والبادية، فيما بينت أرقام تعداد 2006م أن 86% يسكنون المدن، واستمرت معضلة نظام الحكم، وظل الليبيون ينشدون الاستقرار والتوافق على نظام حكم ديمقراطي يجنبهم ويلات الحروب ويتفادون الأزمات، وتتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

(ما معوقات التحول الديمقراطي في ليبيا؟)

2.1 أهداف الدراسة:

التعرف على معوقات التحول الديمقراطي في المجتمع الليبي.

2.2- أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تأتي الأهمية العلمية لهذا البحث من حيث إن التحول الديمقراطي من الموضوعات التي تشغل بال الجميع على كافة المستويات في المجتمع الليبي، وهناك جدل فكري في كيفية هذا التحول، وليبيا تعيش في حالة عدم استقرار، وتكمن أيضا أهمية هذا البحث في تقديم العديد من الخلاصات والاستنتاجات.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في أنه سيوفر اطارًا مرجعيا للباحثين والمشتغلين لاستكشاف مواضيع ذات الصلة، كما يسهم في توجيه الجهود البحثية نحو مشاكل أعمق وأكثر شمولا لمعوقات التحول الديمقراطي.

2.3 منهج الدراسة:

ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي اعتمد على الإحصائيات والبيانات والدراسات التي لها علاقة بالموضوع، ودراسة واقع المجتمع الليبي، وفي أحيانا استخدم الباحث المنهج التاريخي.

3. مفهوم التحول الديمقراطي:

تناول عدد من الباحثين مفهوم التحول الديموقراطي من منظورات متعددة منهم:

صامويل هنتيقون (Samuel Phillips Huntington): هو اختزال الممر بين مرحلتين، مرحلة الاستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديموقراطية، وإن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديموقراطية تفرض على الحكم أن يجتاز نماذج من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها .

شيميتير(Shcmitter): هو عملية تطبيق القواعد الديموقراطية سواء في مؤسسات لم تطبقها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو جماعات لم تشملها من قبل .

أيتيبلسولينغين (Etel Solingen): هو حركة النظام السياسي اتجاه الأخذ بالإجراءات التالية:

نواب ناتجين عبر انتخابات حرة نزيهة، حق تولي المناصب العامة والوصول للسلطة، حرية التعبير وتوفر مصادر للمعلومات مدعومة قانونيا واستقلالية مؤسسية من جهة أخـــرى. (1)

3.1 التعريف الإجرائي:

هو الانتقال بالدولة من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة التداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات نزيهة وضمان حرية التعبير .

3.2 مفهوم الديمقراطية:

ترجع أصول المصطلح في اثينا تحديدا (ألديموقراطيا Demoskratos) التي تعني حكم الشعب وهي مركبة من : (ديموDemos) بمعنى الشعب، وكلمة (كراتوس Kratos) بمعنى السلطة أو الحكم، ويرجع هذا المصطلح إلى القرن الخامس قبل الميلاد (2)، وتطور مفهوم الديموقراطية واتخذ أشكالا عدة وفق الأيدولوجيات والتوجهات الفكرية : ففي النظام الرأسمالي تضمن:

- الملكية الخاصة حق مقدس.
- حرية التجارة والصناعة .
- حرية التعبير والصحافة.
- حرية تكوين الأحزاب.
- الانتخابات.,
- تمثيل الشعب في المجالس.

أما النظام الماركسي فهو يرتكز على رصد انحراف الديموقراطية وتفسيرها بحصول العمال على حقوقهم السياسية والاجتماعية، وأن الاقتصاد هو المحرك الأساسي للتاريخ.

وعلى العموم كمفهوم مجرد تعني أمورا ومبادئ وقيم رفيعة مثل احترام حقوق الأنسان، وحرية التعبير، والاعتراف بمنظمات المجتمع المدني، وتركز على الانتخابات والتصويت، والمجالس النيابية، وليس من شك أن المشاركة تعتبر اهم مقومات الديموقراطية ومقياس لمدى التزام المجتمع بها، ومؤشر على شرعية الحكومة، ودليلا على إسهام المواطنين بشكل أو باخر في توجيه سياسة الدولة، والفرد في المجتمع الديموقراطي قيمة في حد ذاته وكائن ذو كرامة ومسؤولية وقدرة على تدبير شؤونه الخاصة وهو يدرك انه جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي ينتمي إليه(3)

ويعتمد مؤشر الديمقراطية في وحدة الإيكونيميست للمعلومات على مقياس (0-10) على أساس تصنيف 60 مؤشر في خمس فئات هي : العملية الانتخابية، الحريات المدنية، الأداء الحكومي،

المشاركة السياسية، الثقافة السياسية. وكل فئة لديها تصنيف على مقياس من (0-10)

والمتوسط الإجمالي هو المتوسط الحسابي البسيط لمؤشرات الفئات الخمس (4).

4. لمحة تاريخية:

تعامل الليبيون مع مفهوم الحكومة بالريبة والخوف والشك؛ ذلك؛ لأنهم لم يتولوا مناصب في الحكومة خلال الحكم التركي، فلم يكن هناك رئيس حكومة أو وزير في تلك الحقبة، وكان دورهم ثانوي وهامشي إلى حد كبير من خلال تعيين وتكليف بعض الشخصيات بإدارة بعض المناطق والقبائل أو في الوظائف المالية البسيطة والبلديات.

وفي فترة الاحتلال الإيطالي رفض الليبيون الاحتلال، وعملوا على تكوين حكومات خاصة بهم، وهي : حكومة إمساعد 1915م ، وحكومة اجدابيا 1917م ، وحكومة الجمهورية الطرابلسية 1918م، ولم يكتب لها النجاح بسبب الاحتلال الإيطالي، (5) واستمر الحال إلى 24 ديسمبر 1951 يوم إعلان الاستقلال وتعاقبت احدى عشر حكومة حتى الأول من سبتمبر 1969م حيث تم تغيير نظام الحكم من المملكة الليبية إلى الجمهورية العربية الليبية، وأعلن دستور جديد إلى 15 أبريل 1973م (خطاب زوارة). ثم تم تعطيل الدستور، وفي 2 مارس 1977م تم إلغاء مجلس قيادة الثورة وتم تغيير اسم ليبيا إلى (الجماهيرية العربية الشعبية الليبية الاشتراكية)، وتميزت بفراغ دستوري ووجود حالة من عدم الاستقرار التشريعي. بالرغم ان إعلان سلطة الشعب في 2 مارس 1977 والوثيقة الخضراء في حقوق الإنسان يونيو 1988، تحتوي على أشياء إيجابية ولكن من الناحية التطبيقية ظلت بعيدة كل البعد عن التطبيق، والواقع خلاف الشعار المرفوع، وارتبكت الحالة الإدارية إلى أبعد حد، فقد اختلفت المؤتمرات الأساسية من حين لأخر. ففي عام 1977م كان عددها 187 مؤتمرا شعبيا أساسيا وذلك بموجب القانون رقم 62 لسنة 1970 بشان قانون الحكم المحلي، وفي منتصف الثمانيات وبدءا من القانون 9 لسنة 1984م بشأن تنظيم المؤتمرات الشعبية زيدت إلى 1000 مؤتمر شعبي أساسي، وبصدور قرار اللجنة الشعبية العامة قسمت البلاد إلى 41 بلدية يتبعها كل منها فروع بلدية مجموعها 161 فرعا بلديا، وفي عام 1980 صدر قرار اللجنة الشعبية العامة بتقسيم الجماهيرية وبموجب هذا القرار قلّصت عدد البلديات إلى 25 بلدية من اصل 44، أما الفروع فقد زاد عددها وبلغ 173 فرعا بلديا في عام 1984م، وفي عام 1986 صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 459 لسنة 1986 بإعادة تقسيم الجماهيرية إلى بلديات، حيث قسمت الجماهيرية إلى 23 بلدية وعدد من الفروع في كل منها، وفي عام 1990م تم إعادة تنظيمها إلى 189 مؤتمرا، وفي سنة 1992م تمت زيادتها إلى حوالي 1500

مؤتمرا شعبيا أساسيا، وأخيرا تم تقليصها في النصف الثاني في عام 1993م إلى حوالي 425 مؤتمرا شعبيا أساسيا، وفي سنة 1996 استحدث نظام الشعبيات وقسمت ليبيا إلى 13 شعبية ويتبعها 359 مؤتمرا شعبيا أساسيا، وفي 1998 زيدت الشعبيات إلى 26 شعبية يتبعها 359 مؤتمرا، وفي سنة 2000 زيدت إلى 31 شعبية يتبعها 400 مؤتمر، وفي 2010 زيدت إلى 32 شعبية يتبعها 400 مؤتمر،(6) ، واستمر الحال على ما هو علية و تركزت كافة السلطات في يد رئيس الدولة، إلى 17 فبراير 2011 حيث الانتفاضة الكبيرة و نتج عنها مجلس انتقالي ودستور مؤقت وحكومة، إلى 7 أكتوبر 2012 حيث تمت أول انتخابات (المؤتمر الوطني العام)، وفي 25 يونيو 2014 تمت انتخابات مجلس النواب وحدثت بعد ذلك انقسامات سياسية عطلت التحول الديمقراطي.

5. التفسير النظـــــري:

5.1 نظريـــــة التحديث: هي الحركة الإيجابية للمجتمع نحو الأمان، أي نحو التقدم والتطور ويعبر عن التقدم والتطور وفقا لسرعة التغير الاجتماعي الشامل، أي انتقال المجتمع ككل من الحالة التقليدية السابقة إلى حالة جديدة مستحدثة لم يألفها من قبل، وهي عملية معقدة تستهدف إحداث تغيرات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والأيديولوجية في المجتمع بما يحقق لهذه المجتمعات الاستقلال السياسي.

وما يهمنا في هذه الدراسة هو التحديث السياسي والذي يعني ظهور النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد على التعددية واللامركزية وحرية التعبير التي يكفلها الدستور واحترام الملكية والحرية الاقتصادية وبناء نظام برلماني تمثيلي والإقرار بشرعية الأحزاب وجماعة الضغط في إطار تحقيق التوازن، وضمان للحريات السياسية والتي تعد الجهة العليا للتحديث والتنمية السياسية ولكي يتحقق ذلك يتطلب الآتي:

ـ المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والقبلية.

ـ الاستقرار السياسي الذي يعني غياب العنف بكل أشكاله ومستوياته، وقدرة النظام على التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، على نحو يكسبه الشرعية اللازمة للاستمرار.

وتناول عدد من علماء الاجتماع ظاهرة التحديث واختلفت آراؤهم من مؤيد إلى معارض ومنهم:

صمويل هنتقون (Samuel Phillips Huntington) ، الذي بنى فرضيته على

(صراع الحضارات) مصورا العلاقة بين حضارات الجنوب والغرب الرأسمالي على أنها عداء وصراع من جانب الحضارة الغربية، ويؤكد على أن حضارات العالم غير الغربية تتميز بالاستبداد، والانغلاق على ماضيها، وتراثها الثقافي وتجربتها الحضارية الخاصة بالرغم من الفشل الدائم في حل مشاكلها: الفقر ، والبطالة، وتدني المستوى المعيشي، وكثرت الإنجاب، والدكتاتورية و الفساد .

وبرى صمويل هانتقون أن المسؤول عن تخلف بلدان الجنوب وعدم تقدمها الاقتصادي والاجتماعي ليس الاستعمار، أو التبعية. إنما الشخصية القومية أو الحضارية لشعوب هذه البلدان ، فهذه الشخصية القومية وما تحتويه من عناصر متداخلة والاستعدادات الذهنية والتكنولوجية لهذه الشعوب وخاصة مدى تقبلها للتحديت والتطوير وما يرتبط بذلك من مواقف معادية للحضارة الغربية الحديثة ، ويبين هينتقون أن الخصائص التي أعطت للحضارة الغربية تفردها وتميزها من الصعب أن تتحقق للحضارات الأخرى، ولم تصل هذه الحضارات إلى مستوى الغرب ، وإن حققت بعض التحديث .

أما فرنسيس فوكاياما Yoshihiro Francisa Fukuyam وخاصة ، في كتابه (نهاية التاريخ وخاتم البشر) ، على العكس من هنتقون أن مجتمعات العالم تسير نحو الديمقراطية الليبرالية ، ولكن بسرعات متفاوتة ويشترط من توفر شروط أساسية في تحقيق التحول الديمقراطي وهذه الشروط هي :

ـ تطور البنية الاجتماعية نحو التأكيد على المساواة بين الأفراد، وتقليل الفوارق الطبقية، والطائفية، والإقليمية، وإنتاج عادات ذهنية تواكب هذا التطور.

ـ قيام المجتمع النامي بإيجاد وتدعيم مراكز السلطة الوسيطة التي تتوسط بين الأفراد والدولة، أي إيجاد مجتمع مدني نشط يمكن الناس من خلاله ممارسة حرياتهم دون الاعتماد على الدولة .

ـ عدم المبالغة في التميز القومي أو خصوصية الهوية التي قد تدفع المجتمع النامي إلى العزلة الحضارية أو ممارسة التعصب الثقافي، مما يجعله يرفض الاقتباس وتعلم ممارسات حضارية جديدة وحديثة.

ـ الوصول إلى تفسيرات مستنيرة للنصوص الدينية تحل محل التفسيرات القديمة فغالبية القيم الدينية في الأديان المختلفة تدعم المساواة، والعدالة الاجتماعية والتسامح ، وهي من أهم القيم الأساسية للديمقراطية الليبرالية (7).

وتجـدر الإشارة إلى أن التحديث لا يعني بالضرورة التغريب، وإن للتحديث مضمون يتجاوز المضمون الغربي، وأن الثقافة الغربية ليست أفضل الثقافات وليست هي

النموذج الأمثل الذي ينبغي أن يحذو حذوه فهناك ثقافات ومجتمعات حققت التحديث وصاغته وفق ثقافتها ولنا في سنغافورة و ماليزيا وإندونيسيا المثل الأوضح.

وعرف المجتمع الليبي التحديث منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر من العهد العثماني الثاني حيث أدخلت مجموعة من التنظيمات والمؤسسات الحديثة كالمدارس والمستشفيات والتنظيمات الإدارية، ثم الغزو الإيطالي حيث أدخلت منتجات تقنية وحدات تغيرات بسبب التغير الهائل الذي حصل في مجال المعرفة العلمية(8)، وشهد المجتمع الليبي زيادة كبير في عدد السكان ففي سنة 1954م 1.088.889، وتضاعف إلى أن وصل في 2006 إلى 5.7 مليون ليصل إلى 6.27 مليون نسمة عام 2010 ثم ارتفع إلى 8.017 مليون نسمة في عام 2020م، ويتوقع أن يرتفع إلى 9.802مليون نسمة عام 2030.(9)

وساهمت المرأة في سوق العمل حيث وصلت نسبة مشاركتها في العمل إلى نسبة كبيرة، كذلك المشاركة السياسية فقد سجلت منظومة المفوضية العليا للانتخابات للتسجيل الناخبين طفرة واضحة في عدد المسجلين في عام 2018 على 1.831.803 ناخبا، وسجل ارتفاعا واضحا في معدل مشاركة النساء، حيث وصلت نسبة مشاركتهن إلى 42% من عدد المسجلين. (10)

وانتشرت التكنولوجيا الحديثة بين أفراد المجتمع ووسائل الاتصال حيث بين تقرير الشرق الأوسط وأفريقيا بأن عدد مستخدمي الإنترنت في ليبيا حتى نوفمبر 2015م بلغ 2400000 فردا وبلغت نسبة نفاد الانتشار 37% فيما بلغ مستخدمي الفيسبوك 24000000 مع تقدير لعدد السكان 6411776(11). وخاصة أن كل من ليرنر (Learner) و ديفيد ريسمان (David Riesman) و ايفيرت (Everett) و روجر (Roger) راو أن التعرض لوسائل الأعلام هو احد العناصر الأساسية والضرورية لعملية التحديث (12)

5.2 الدراسات السابقة:

1- دراســـــــة : عبد الوهاب ميهوب مرشد، محمد زيدي عبد الرحمن، بعنوان مرتكزات الانتقاء الديمقراطي في ليبيا وعوائقه، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى النتائج الآتية:

أ- أهم معوقات التحول الديمقراطي تظل مرهونة لوجود قيادات سياسية كفؤة تتبنى الديمقراطية.

ب ـ غياب الثقافة السياسية وضعف مؤسسات الدولة، والأوضاع الاقتصادية المتردية

وهشاشة المجتمع الدولي.
ج ـ التطرف والإرهاب والانقسام السياسي وغياب الأمن (13).
2- دراســـــة: يوسف سالم عبد العالي إمطير (العوامل الداخلية واثرها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا) ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى النتائج الأتية :
أ- الثقافة السياسية لها دور مهم في عملية بناء الدولة.
ب ـ الثقافة السياسية في المجتمع الليبي يتشابه مع غيره في المجتمعات العربية ويتأثر بالروابط القبلية والعرقية والعشائرية (14).
3- دراســـــة: دراسة مصطفى عبد الله خشيم (التأثير العوامل الداخلية على عملية التحول الديمقراطي) واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى النتائج الآتية:
أ ـ إن نجاح عملية التحول الديمقراطي في ليبيا تكون بالتغلب على التهديدات الخارجية والسلبيات الداخلية والاستفادة من الفرص المتاحة على المستوى الدولي.
ب ـ وجود علاقة إحصائية بين التحول الديمقراطي من ناحية والشرعية واللاجئين، وعد المساواة الاقتصادية والتدخل الخارجي من جهة أخرى.
ج ـ من أكثر المتغيرات المستقلة في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا هي شرعية النظام السياسي يليه اللاجئين ثم عدم المساواة.
د ـ أن المتغير التدخل الأجنبي اقل تأثيرا على عملية التحول الديمقراطي.
هـ ـ العوامل الداخلية أكثر تأثيرًا على عملية التحول الديمقراطي (15) .
4- دراســـــة: دراسة مصطفى عمر التير بعنوان(نسق القيم المعرقل للتحول الديمقراطي في المجتمع الليبي سلوك الانتخابات مثالا). واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصل إلى أن من أهم القيم التي تعمل على إعطاء أهمية التحول الديمقراطي :
أ ـ الالتجاء للقبيلة التي عمل النظام السابق على إحيائها.
ب ـ ضعف الثقافة السياسية (16) .

1. معوقات التحول الديمقراطي:

6.1 التنمية الاقتصادية:

تلعب التنمية الاقتصادية دورا كبيرا في استقرار المجتمع، توزيع الدخول بين الأفراد يبين مدى العدالة التي يتمتع بها المجتمع، فالعبرة في التنمية الاقتصادية ليست بتنمية

الدخل الوطني فقط، وإنما العبرة في حسن توزيعها بين المواطنين، فقد يزداد الدخل الوطني ولا يزداد دخل غالبية الأفراد، مما يؤدي إلى السخط وعدم الرضا في المجتمع على الحكومة، فعملية الانتقال الديموقراطي لا يمكن أن تتم إلا بعد تحقيق رفاه اجتماعي وشعور الأغلبية بعدالة التوزيع

وتناول عدد من الباحثين هذا الموضوع، فقد تناول ابن خلدون قضايا التغير الاجتماعي وبالأخص في الانتقال من حالة البداوة، التي ترمز إلى مظاهر التخلف، إلى التحضر في المدينة حسب مفاهيم علم الاجتماع المعاصر، وما تعنيه من إجماع مدني واكتساب العلوم والصنائع، ومن تأسيس لوسائل الإجماع التي تمكن من إرساء علاقات اجتماعية جديدة.

ويرى (ماركس) أن تطور المجتمع وتقدمه يعتمد على الجانب الاقتصادي ويشترط :

- وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق .
- مستوى تكنولوجي عالي.
- تقاليد ثقافية أكثر تسامحا وأقل انغلاقا وأقل قابلية لحلول الوسط .
- مستوى عال من التعليم.
- درجة عالية من التمدن(17).

أما (صامويل هنتيقون (Samuel Phillips Huntington) يؤكد على أن التنمية الاقتصادية داخل المجتمع تشكل القيم والتوجهات لدى مواطنيه فيشجع على نمو أحاسيس الثقة المتبادلة وإشباع احتياجات المعيشة والتنافس، كما أن النمو الاقتصادي يرفع مستويات التعليم في المجتمع ويؤدي إلى دفع عملية اتساع الطبقة المتوسطة، فهناك نسبة كبيرة من قطاعات المجتمع تتكون من رجال الأعمال والمهنيين وأصحاب المحلات والمدرسين والموظفين الحكوميين والمديرين، وتعتمد الديمقراطية في جزء كبير منها على حكم الأغلبية، ويصعب قيام الديمقراطية في بيئة تتسع فيها الهوة بين الطبقات، حيث تواجه أغلبية فقيرة أقلية ثرية تحتل مقاعد الحكم، حيث ما كانت الطبقة المتوسطة الحضرية أصغر حجما وأكثر ضعفا كان التحول إلى الديمقراطية فاشلا وافتقرت الديمقراطية للاستقرار.

أن النمو الاقتصادي يؤدي على المدى البعيد على تهيئت القاعدة لقيام النظم الديمقراطية.

ونخلص إلى انه كلما زادت درجة مستوى التنمية تهيئت ظروف قيام الديمقراطية، فكلما زادت درجة التصنيع وحداثة الاقتصاد ونسبة التعليم زادت فرصة قيام نظام

ديمقراطي. (18)

وفي ليبيا، تشير تقديرات البنك الدولي (19) إلى أن عام 2022 شهد انكماشا بنسبة 1.2% وهو ما يرجع في المقام الأول إلى انخفاض إنتاج النفط خلال الربع الأول من ذلك العام.

واستمر معدل البطالة مرتفعا 19.6% حيث أن أكثر من 85% من السكان النشطين اقتصاديا يعملون في القطاعين العام والخاص ،وكان التضخم مرفوعا بدرجة كبيرة بارتفاع أسعار المواد الغذائية والإسكان والكهرباء ، حيث وصل المؤشر الرسمي لأسعار المستهلكين إلى 4% إلى نهاية عام 2022 في حين شهدت سلة الحد الأدنى من الإنفاق الغذائي التي تلبي الاحتياجات الأساسية زيادة قياسية بلغت 38% في الأسعار المحلية وعلى صعيد المالية العامة ، وواجهت حكومة الوحدة الوطنية تحديات في تأمين موازنة عام 2022، ومع ذلك سجلت نقصا ماليا في تلك السنة بنسبة 2.8% من الإجمالي المحلي، وهو ما يمثل انخفاض في الفائض المسجل بشكل رئيسي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ، لا سيما الأجور العامة التي ارتفعت بنسبة 42% وتؤثر عملية النمو الصعبة في ليبيا على الاقتصاد والمجتمع ، وشهدت البلاد انخفاضا بنسبة 50% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ما بين عامي 2011 -2020 ولولا الصراع لكان من الممكن أن يشهد هذا الاقتصاد نموا مرتفعا بنسبة 68% على مدى السنوات العشر الماضية ، وهي إمكانية لاتزال ممكنة التحقيق لما تتميز به البلاد من إمكانيات هائلة ، وشهد نظام الحماية الاجتماعية في ليبيا انخفاضا كبيرا في الكفاءة منذ 2011 ، ونتيجة لذلك أصبحت تغطية الفئات السكانية الأكثر احتياجا محدودة ، كما تأثر سوق العمل بشكل سلبي ، ويستند نظام الحماية الاجتماعية في ليبيا إلى أسس قانونية ومؤسسية تتطلب إصلاحات على صعيد البيانات لتعزيز كفاءتها وفعاليتها .

بالرغم أن الأنفاق على مشروعات التنمية في ليبيا قد بلغت (116.894 مليار) دينار في المدة من 2010 إلى 2022 ألا أن هناك مأخذ على السياسات المتبعة في تنفيذ المشروعات والبرامج التنموية ومنها.

ـ عدم نضوج الفكر التنموي في إدارة شؤون الدولة، وغياب المفهوم الاستراتيجي المستدام عند ممارسة الأنشطة التنموية.

ـ عدم وجود خطة تنموية متجانسة ومتكاملة تضمن أهداف واضحة تم تحديدها لمبدأ المشاركة ووضعت برامجها ومشروعاتها استنادا على الاحتياجات الفعلية والأولويات الاستراتيجية.

ـ تخصص أغلب أموال التنمية وفق الطلب الآني من الجهات التي تغيب عنها الخبرة والكفاءة، دون التحقق من وجود احتياج تنموي حقيقي مبني على خطة مدروسة ذات أهداف واضحة.

ـ إهمال متطلبات النجاح من حيث تهيئت البيئة التنموية وتقييم المخاطر والتقليل من أثارها وأهمها مخاطر الفساد .

ـ غياب آليات المتابعة وعدم وجود مؤشرات قياس الأثر.

ـ الانحراف عن لائحة العقود الإدارية (20).

ومن أهم عوائق التحول الديمقراطي المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ظاهرة الفساد، حيث المتسبب في زعزعة الاستقرار، وفي هدر الأموال، وتقويض المؤسسات الديمقراطية وقيمها الأخلاقية، والعدالة، وانتشار الجرائم، ويمتد أثاره إلى سنوات وأجيال ويوضح الجدول (1) تطور مستوى الفساد في المجتمع الليبي وفقا لمؤشرات مدركات الفساد(21) .

السنة	معدل النزاهة من 100 نقطة	الترتيب بين الدول الأكثر نزاهة	الترتيب بين الدول الأكثر فساد
2012	21	160	14
2013	15	172	3
2014	18	166	8
2015	16	161	6
2016	14	170	6
2017	17	171	9
2018	17	170	10
2019	18	168	10
2020	17	171	9
2021	17	172	8
2022	17	171	9

وتكمن معالجة هذه الظاهرة الالتزام بالشفافية، ودعوة السلطات المسؤولة: وزارة المالية والمصرف المركزي، لنشر الميزانيات والنفقات العامة بالتفصيل، حتى يتمكن الجميع من رصد كل دينار تم أنفاقه ودعم الأجهزة الرقابية في المتابعة المصاحبة للصرف ومعالجة الانحراف في حينه.

وعلى الرغم من أن ليبيا تواجه تحديات كبيرة، فإن البلاد لديها إمكانيات كثيرة تساعد على إعادة الإعمار وتنويع أنشطتها الاقتصادية، وهذا الأمر تدعمه مواردها المالية الضخمة وتكمن في أربع ركائز وهي:

1- التوصل إلى اتفاق سياسي دائم يصب في مصلحة مستقبل ليبيا.
2- وضع رؤية مشتركة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
3- إنشاء نظام حديث للإدارة المالية العامة من أجل تحقيق التوزيع العادل للثروة والشفافية في السياسات المالية العامة.
4- وضع سياسة اجتماعية شاملة لتسهيل عملية إصلاح الإدارة العامة والتفريق بين التحويلات الاجتماعية والأمور العامة (22)

ويتطلب العمل على إدخال تحولات جذرية في بنية الاقتصاد، تهدف إلى تحويله من اقتصاد ريعي مشوه، أحادي الجانب، إلى اقتصاديات ترتكز على تنويع وتطوير الفروع الإنتاجية على نحو يواكب الثورة العلمية التكنولوجية والتحولات الهائلة التي تشهدها اقتصاديات العديد من الدول، ويستفيد من الثورة المعرفية التي تشكل السمة الرئيسية للاقتصاد العالمي اليوم، وهو بدوره يتطلب إحداث ثورة حقيقية في النظام التعليمي، لجعله منتجا فعليا للطاقات والمعارف والمهارات، يساهم في سد الفجوة المعرفية التي تفصل اقتصادنا ومجتمعنا عن الاقتصادات المتطورة. إن من شان ذلك أن يحقق نموا اقتصاديا يتحول إلى تنمية اقتصادية – اجتماعية حقيقية.

6.2 المجتمع المدني:

يعرّف المجتمع المدني على أنه منظمات تطوعية غير حكومية وغير هادفة للربح، يؤسسها الناس لإشباع حاجات ومواجهة مشكلات سواء لأنفسهم أو الأخرين في المجتمع، وهي منظمات ووسائط بين المجتمع والسلطة، ولها أهداف أساسية هي الديموقراطية، ومن ابرز هذه المنظمات النقابات العمالية، والأحزاب، والتيارات السياسية، وجمعيات حقوق الأنسان، والحفاظ على البيئة وهي تنظيمات حديثة تقع خارج حيز السوق ونطاق الدولة، وتتفاعل معها، وتسعى لبناء حياة ترابطية وتنمية المصالح المشتركة وحماية الحقوق، وتحديد قيم المواطنة والحرية، ويتطلب هذا الأمر اعترافا بالتعددية والاختلاف والدفاع عن حقوق المواطنين بطرق سلمية، ويختلف المجتمع المدني عن المجتمع الأهلي حيث تسود قيم الطاعة والخضوع(23) .

وعرف المجتمع الليبي مؤسسات المجتمع المدني في وقت مبكر فقد تشكلت أحزاب وجمعيات ونقابات منها:

- الحزب الوطني تأسس سنة 1946م.
- الجبهة الوطنية المتحدة 13 مايو 1946م.
- الكتلة الوطنية الحرة 30 مايو 1946م.

- حزب الاتحاد المصري الطرابلسي 16 ديسمبر 1946م.
- هيئة تحرير ليبيا.
- حزب العمال الطرابلسي سبتمبر 1947.
- حزب الأحرار 1948م.
- المؤتمر الوطني الطرابلسي مايو 1949م.
- حزب الاستقلال مايو 1949م.(24)

وعملت هذه الأحزاب لاستقلال البلاد ووحدتها حتى تم ذلك في 24 ديسمبر 1951 م . وبعد الاستقلال وصياغة الدستور وبناء الدولة، تم حظر تام على جميع التنظيمات السياسية والأحزاب على اختلاف أنواعها وتوجهاتها ومنها التي كانت تؤيد الملك إدريس نفسه. وفي الأول من سبتمبر 1969م قام تنظيم سياسي سري، حركة (الضباط الوحدويين الأحرار) بانقلاب تم فيه تغيير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري وأصبحت ليبيا الجمهورية العربية الليبية بعد تعديل الدستور، وقد تم تجريم الحزبية وأصدر مجلس قيادة الثورة القانون في 3 مايو 1972م واستمر الحال عليه، وساندت اللجان الثورية الحركة السياسية الوحيدة التي تمارس نشاطها السياسي في البلاد حتى عام 2011م، حيث تغير الوضع السياسي ودخلت الدولة الليبية مرحلة جديدة، سمح فيها بالتعددية السياسية وعرفت الكيانات السياسية ووصل عدد الأحزاب إلى 18 حزباً.

وشهد المجتمع الليبي تشكيل النقابات والاتحادات، حيث شكلت جمعية عمر المختار سنة 1943 ونقابة العمال أوائل 1950 في طرابلس وتأسس الاتحاد العام للشغل في سنة 1952م، وفي بنغازي تم تشكيل نقابة عمال الميناء 1950م، وفي سنة 1958م تأسست نقابة مستخدمي البترول. (25)

أشير إلى دور الثقافة السياسة للتحول الديمقراطي من منظور مجتمعي باعتبار أن الديمقراطية تصبح رائجة عند تأصيل قيمها لدى المجتمع وخلفياته التاريخية عن السياسة، وتعمل الثقافة السياسية في جوهرها على خلق القيم والمعتقدات المشتركة بين المواطنين والمجتمعات فيما يتعلق بالعلاقات السياسية والسياسات العامة.(26)

إن عملية التحول الديمقراطي عملية ممتدة تحتاج لوقت حتى تترسخ وتتوسع في بناء المؤسسات ويعتبر عدم الاستقرار السياسي مهددا لاكتماله، وقد أشار(الين تورين Alain Touraine) في كتابه (ما هي الديمقراطية ؟(27) إلى أن الديمقراطية لا ترتكز على سيادة الأغلبية أو الضمانات القانونية فقط، إنما على الثقافة السياسية بشكل

خاص، وانعدام الثقافة السياسية لدى المجتمع ومؤسسات الدولة يصب في صالح وجود واستمرارية الأنظمة الشمولية التي تشتغل على عدم الوعي السياسي في استغفال المجتمع ، وبالتالي فإن السعي نحو بناء ثقافة المشاركة السياسية ينبغي أن يكون أولوية إدارية تمثل ركيزة فكرية لسلوك الديمقراطي ويساهم في تحقيق متطلباته، وهنا اؤكد كلما زادت الثقافة السياسية زادت فرص التحول الديمقراطي.

والمجتمع الليبي الذي يعاني من غياب مؤسسات ديمقراطية ومنع قيام الأحزاب في الفترة من 1952-2011م يكون له الأثر الكبير في غياب الثقافة السياسية.

كما أن تركيبة المجتمع الليبي العشائرية والقبلية والتعصبية التي أصبحت ميزته البارزة، والتسلط الأبوي وتدني دور المرأة، تجعل الثقافة السياسية عائق أمام التحول الديمقراطي وهذا لا يتأتى ألا بجهد وتفاني تلعب فيه النخب ومؤسسات المجتمع المدني دورا تنويريا.

وترتبط مؤسسات المجتمع المدني بحرية الإعلام وحرية التعبير كأحد دعائم الديمقراطية، فقد جاء تقرير حرية الصحافة 2013م للمؤسسة بيت الحرية (Freedom House) ترتيب ليبيا على مستوى العالم 128، وهو نفس الترتيب التي وضعته فيه منظمة مراسلون بلا حدود لنفس العام. وجاءت معايير التقييم على التعددية، واستقلال وسائل الأعلام، البيئة والرقابة الذاتية، والإطار التشريعي. (28)

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة على التعرّف على معوقات التحول الديمقراطي في ليبيا، مستخدما المنهج الوصفي والتاريخي. وركّز الباحث على التنمية الاقتصادية والمجتمع المدني باعتبارهما اهم مقومات التحول الديمقراطي. وخلصت إلى الآتي:

1- عدم وجود تنمية اقتصادية شاملة وخطط مكافحة البطالة والفساد أدّى الى عدم الاستقرار في المجتمع واختلال الأمن.

2- ضعف المجتمع المدني في ليبيا وذلك لحداثته.

3- غياب الثقافة السياسية في المجتمع الليبي نتيجة أنظمة الحكم في العقود السابقة.

التوصيات:

1- ضرورة وضع خطط تنموية سريعة قصيرة وطويلة المدى لمعالجة المشكلات الاقتصادية بخلق فرص عمل للمواطنين ورفع مستوى المعيشة، وتحسين جودة التعليم.

2- العمل على بناء مجتمع مدني نشط قادر على ترسيخ مفاهيم الديمقراطية في المجتمع.
3- نشر الثقافة السياسية عن طريق وسائل الإعلام وتضمينها في المناهج المدرسية.

الهوامـــــــــش:

1 - هاشم أحمد العيسمي، اثر الإصلاح الاقتصادي على التنمية السياسية (دراسة مقارنة: المغرب والأردن)، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا_ برلين 2023، ص14
2 ميلود زايد الطبيب، علم اجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل سابقا، 2007 . ص93
3 كيت نش ، ترجمة ديب محمد الدوسري ، علم الاجتماع السياسي المعاصر، العولمة والسياسة و السلطة ، دار جامعة الملك سعود للنشر 2017 . ص325
4 - هاشم احمد العيسمي، 2023، 39
5 سالم الكبتي ، الحكومات الليبية، (1949: 1951) ، دار الوليد طرابلس ليبيا ، 2024 ص9
6 عادل الصابر ابوعجيلة، الأسس الجغرافية لتقسيم الدوائر الانتخابية واثرها على العملية الانتخابية في ليبيا (دراسة تطبيقية على انتخاب المؤتمر الوطني العام 2012) منشورات المركز الديمقراطي العربي برلين – المانيا 2022.ص42
7 مجد الدين خميش ، العولمة وتأثيراتها في المجتمع العربي، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع 2011 عمان –الأردن. ص29
8 مصطفى عمر التير (نسق القيم المعرقلة للتحول الديمقراطي للمجتمع الليبي سلوك الانتخابات مثالا) ورقة مقدمة للمؤتمر الأول للمركز الليبي للدراسات ورسم ص136
9 [1] التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، التحولات الديمغرافية والتنمية المستدامة (التوظيف العائد الديمغرافي، الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، ص 29.
10 [1] إحصائيات المفوضية العامة للانتخابات – ليبيا- 2018.
11 صالح أبو اصبيع (التحول إلى مجتمع المعلومات ، الخصائص والتحديات والتأثيرات ، دراسات في تكنولوجية المعلومات والأعلام الحديد ، دار مجدلاوي، 2017م . ص277
12 [1] كامل عمران، وتوفيق الداود، علم الاجتماع التنموي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاداب والعلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع، 2008، ص 40.

13 عبد الوهاب ميهوب مرشد، محمد زيدي عبدالرحمن (مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائقه، المجلة العلمية كلية الشريعة والقانون أسيوط العدد الخامس والثلاثون الإصدار الثالث يوليو 2023 الجزء الأول .
14 يوسف سالم إمطير (العوامل الداخلية واثرها على عملية الحول الديمقراطي في ليبيا)،مجلد الثاني عشر العدد الأول 2021.
15 مصطفى عبدالله اخشيم (تأثير العوامل على عملية التحول الديمقراطي) ورقة مقدمة للمؤتمر الأول للمركز الليبي للدراسات ورسم السياسات (الانتخابات العامة في ليبيا التحديات وسبل تجاوزها 21-22 نوفمبر 2023.
16 مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا (المهمة العصية)، منتدى المعارف، بيروت 2018.
17 كمال الهادي ، مفهوم التغير في الثقافة الإنسانية قديما وحديثا، دراسة مقارنة، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين المانيا2023 . ص88
18 صامويل هنتيقون، ترجمة عبدالوهاب علوب، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، منشورات دار سعاد الصباح، الكويت 1993م. ص131
19 تقرير البنك الدولي يوم 6-6-2023
20 تقرير ديوان المحاسبة ، الدولة الليبية، 2022.
21 المرجع السابق
22 ـ قرير البنك الدولي ، مرجع سابق
23 احمد اود علي (مفهوم المجتمع المدني في التراث الفكري العربي، محاولة في التأصيل النظري، مجلة الباحث، العدد 74، 2024، .ص96
24 مفتاح ناجي أبو الأجراس، ردود أفعال الجماعات السياسية على مشروع بيفن سيفرز، الجماعات السياسية الطرابلسية نموذجا، ورقة مقدما لأعمال المثمر السادس للدراسات التاريخية المنعقد بطرابلس يوم 18 ديسمبر 2019، بعنوان ليبيا والأمم المتحدة 1949/ 2019، منشورات المركز الليبي لأبحاث والدراسات.ص76
25 محمد المفتي ، زمن المملكة(تطور المجتمع الليبي لعام 1951: 1996) دار الكتب الوطنية بنغازي ليبيا 2012.ص22
26 البدوي عبدالقادر البدوي، الثقافة السياسية والعلاقات المدنية العسكرية ، دراسة حالة القوات المسلحة السودانية ، منشورات المركز الديمقراطي العربي ، برلين المانيا، 2022.ص22
27 الآن تورين، ترجمة عبود كاسوها، ماهي الديمقراطية؟ ، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000. ص23
28 صالح أبو اصبيع (، 2017م . ص103